

مرحلة التأسيس للكلام الامامي،

بلغ علم الكلام في أوائل القرن الخامس ذروة الكمال. و ظهر في الأوساط الشيعية رواد كبار. نشير إلى ثلثة منهم:

١- الشيخ المفيد ٣٣٦-٤١٣هـ: محمد بن محمد بن النعمان الذي أذعن بفضلته وعلمه كل موافق ومخالف. وأثنوا عليه ثناءً بالغاً منقطع النظير.

وأطراه معاصراه ابن النديم وأبو حيان التوحيدي. فقد أطراه في الإمتاع والمؤانسة حيث قال عنه: «كان حسن اللسان والجدل. صبورا على الخصم. كثير الحلم. ظنين السر. جميل العلانية...». وقال معاصره ابن النديم المتوفى ٣٨٨هـ وهو يعرفه في الفهرست: «ابن المعلم. أبو عبد الله. في عصرنا انتهت رئاسة متكلمي الشيعة إليه. مقدم في صناعة الكلام على مذهب أصحابه. دقيق الفطنة. ماضي الخاطرة. شاهدته. فرأيتته بارعا»

وما حكاه الذهبي في تاريخ الإسلام قال: وقد ذكره ابن أبي طي في تاريخ الشيعة فقال: هو شيخ مشايخ الطائفة. ولسان الإمامية. ورئيس الكلام والفقه والجدل. كان أوحد في جميع فنون العلوم. الاصولين. والفقه. والاحبار. ومعرفة الرجال. والقرآن. والتفسير. والنحو والشعر (ساد) في ذلك كله. وكان يناظر اهل كل عقيدته مع الجلالة والعظمة في الدولة البويهية. والرتبة الجسمية عند خلفاء العباسية. وكان قوي النفس. كثير المعروف والصدقة. عظيم الخشوع. كثير الصلاة والصوم. يلبس الخشن من الثياب وكان بارعا في العلم وتعليمه. مديما للمطالعة والفكر وكان من احفظ الناس.

٢- علي بن الحسين الشريف المرتضى ٣٥٥-٤٣٦هـ: تلميذ الشيخ المفيد. عرفه تلميذه النجاشي بقوله: «حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه. وسمع من الحديث فأكثر. وكان متكلماً شاعراً. أديباً. عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا. ومن كتبه الكلامية: الشافي في نقض المغني للقاضي عبد الجبار في قسم الإمامة. كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة. الذخيرة في علم الكلام. شرح جمل العلم والعمل. الامالي...»

٣- محمد بن الحسن الطوسي ٣٨٥-٤٦٠هـ: يعرفه العلامة بقوله: «شيخ الإمامية ورئيس الطائفة. جليل القدر. عظيم المنزلة. ثقة. عين. صدوق. عارف بالأخبار والرجال و الفقه والأصول. والكلام والأدب. وجميع الفضائل تنتسب إليه». وله في الكلام كتب كثيرة منها: تلخيص الشافي في الإمامة. التمهيد في الاصول. والاقتصاد. والرسائل العشر.

الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان، الشيخ أبو عبد الله المفيد ابن المعلم العكبري البغدادي. ترجم له تلميذاه النجاشي والشيخ الطوسي في فهرسيهما، الطوسي والنجاشي وبكلامهما اكتفي:

يقول الشيخ الطوسي في الفهرست: "المفيد يكتي أبا عبد الله، المعروف بابن المعلم، من أجلة متكلمي الإمامية. انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته في العلم، وكان مقدما في صناعة الكلام، وكان فقيها متقدما فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، وله قريب من مائتي مصنف كبار وصغار، وفهرست كتبه معروف، ولد سنة ٣٣٨هـ وتوفي ليلتين خلتا من شهر رمضان سنة ٤١٣هـ، وكان يوم وفاته يوما لم ير أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والموافق.

وكان الشيخ المفيد ربعة نحيفا اسمر، وما استغلق عليه جواب معاند الا فزع الى الصلاة ثم يسأل الله، فييسر له الجواب...

مؤلفاته : نجد ثلاثة من كتبه في الحديث: الأمالي ومناسك المزار، والمزار الصغير، وله أربعة كتب في التاريخ: الإرشاد، والجمل، والتواريخ الشرعية، والمعراج وخمسة كتب في اصول الفقه، واثنى عشر كتابا في علوم القرآن، ومنها ٤١ كتابا في الفقه.

وأما مصنفاة الكلامية فقد جاوز عددها التسعين كتابا، وهي تشكل نسبة الخمسين في المائة، فنصف مصنفاة في البحوث الكلامية وتثبيت العقائد الشيعية والتدليل عليها والردود على المخالفين، ونصفها الآخر في شتى الأغراض ومختلف المواضيع.

ثم نجد في كتبه الكلامية ٣٣ منها في الإمامة خاصة، وهي نسبة الثلث في الكلاميات، وإذا أضفنا إليها عشرة كتب له حول الإمام المهدي وغيبته عليه السلام تصبح النسبة إلى مجموع المصنفاة الكلامية قريبة من النصف، وههنا وصف لبعض مؤلفاته:

١- أوائل المقالات، ذكر فيه عقائد الشيعة، ومختصاتهما في الآراء والمعتقدات، وذكر في كل منها من وافقهم فيه من سائر الفرق، فبدأ ببيان معنى الشيعة، والفرق بين الشيعة والمعتزلة، ثم الفرق بين الإمامة وغيرهم من الشيعة ثم ذكر ما اتفقت عليه الإمامية من القول بالإمامية على خلاف المعتزلة، ووصف عقائد الشيعة، وسرد مختاراته في مجال العقيدة الإسلامية استنادا لما جاءت به الآثار عن أئمة الهدى من العترة الطاهرة تراجمة الوحي والتنزيل صلوات الله عليهم أجمعين.

٢- تصحيح الاعتقاد : شرح على كتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق ابن بابويه أبي جعفر محمد ابن علي بن الحسين القمي الرازي المتوفى سنة ٥٣٨١هـ. المشتهر بعقائد الصدوق. يناقشه في موارد كثيرة يرد عليه في الأغلب. ويختلف معه في فهم ما ورد من ذلك في حديث أئمة العترة الطاهرة عليهم السلام. فالصدوق ابن بابويه يفهم عنها فهم محدث. والشيخ المفيد ينظر إلى الأحاديث نظرة متكلم متعمق عارف بفضون الكلام ومغازيها ومن هنا اختلفا فيما بينهما. كما اختلفا من هذا المنطلق أيضا في سهو النبي وفي مسائل أخرى.

٣- الحكايات : هي حكايات عن الشيخ المفيد رحمه الله في الكلام والعقائد. ورد الشبه والتهمة الموجهة إلى الشيعة. والإجابة عليها. جمعها الشريف المرتضى من أمالي المفيد في مجالسه ومحاضراته. أو سأله هو عنها فأجاب عليها. وهي ملحقة ببعض مخطوطات أوائل المقالات. كما أنها ملحقة ببعض مخطوطات الفصول المختارة. وتناسب الكتابين جميعا. والمرجح أنها جزء متمم لكتاب الفصول المختارة. ملحقة به.

٤- الإفصاح في الإمامة : قال في أوله « أما بعد فإني بمشيئة الله وتوفيقه مثبت في هذا الكتاب جملا من القول في الإمامة يستغنى ببيانها عن التفصيل. ومعتمد في ايضاحها على موجز يغني عن التطويل...»

٥- الفصول المختارة من العيون والمحاسن : للشريف المرتضى علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي. أشهر تلامذة الشيخ المفيد وأبرزهم. إختارها من مجالسه وانتقاها من كتابه العيون والمحاسن فاننتقى وسجل من مناظرات الشيخ المفيد ومقالاته العلمية وفوائده الكلامية كل ما لذي وطاب.

٦- المسائل الجارودية : ويسمى الرد على الزيدية. ولعل ذلك لأن الزيدية أكثرهم جارودية. ولعلمهم في عصر الشيخ المفيد كانوا كلهم جارودية. كما حكي عن نشوان الحميري: ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية. والجارودية أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني الكوفي.

٧- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد : فيه تواريخ الأئمة الطاهرين الاثني عشر عليهم السلام. والنصوص عليهم. ومعجزاتهم وطرف من أخبارهم من ولاداتهم. ووفياتهم. ومدة أعمارهم. وعدة من خواص أصحابهم. وغير ذلك.

٨- كتاب الجمل، كتاب تاريخي يتضمن وقعة الجمل وسرد أحداثها. ذكره الطوسي باسم: أحكام أهل الجمل. وليس هو النصره لأنه ذكره باسمه. وكتاب النصره. كتاب كلامي فقهي يتحدث عن أحكام البغاة والخارجين على إمامهم الشرعي من الوجهة الكلامية والفقهية.

اختلاف الشيخ المفيد مع الشيخ الصدوق في تصحيح الاعتقاد

كتب الشيخ الصدوق رسالته (الاعتقادات) تبعا لمنهجه الحديثي السائد في مدرسة قم الامامية وعندما نظر فيه الشيخ المفيد عميد مدرسة بغداد المؤسسة للكلام الامامي والتي تعد امتدادا طبيعيا لمدرسة الكوفة الكلامية الامامية التي ظهرت في عصر الامام جعفر بن محمد الصادق وبرز اعلامها من بين تلامذته. نظر الشيخ المفيد في رسالة الاعتقادات برؤية كلامية تجمع بين العقل والنص فكتب تصحيحا لها عرف ب(تصحيح الاعتقاد) وهو مطبوع متداول أهم ما فيه.

اولا، تصحيح لما فهمه الشيخ الصدوق من الآيات والروايات وما استنبطه منها من اعتقادات. ثانيا، اعتراضه على أسانيد بعض النصوص الروائية بالارسال مثلا.

ثالثا، اختلاف المفيد عن الصدوق في المنهج، إذ يغدو العقل أكثر ظهورا في تصحيح الاعتقاد.

التجديد الكلامي في كتاب أوائل المقالات.

التجديد في تنظيم الأبحاث

يمكن ملاحظة خصوصية أوائل المقالات بين المؤلفات الكلامية المماثلة، وتميزه عنها بطريقة تصنيف مسائله وترتيبها، وارتباط المباحث في أي باب من الأبواب بعضها ببعض الآخر. فعندما يتحدث عن مسائل العصمة مبتدئا بالقول في عصمة الأنبياء فإنه يردف ذلك بباقي المسائل المرتبطة بنفس الموضوع. والشديدة الارتباط به كقول في عصمة نبينا محمد (ص) والقول في عصمة الأئمة عليهم السلام. وهكذا الأمر بالنسبة لباقي المسائل المتفرعة عنها والمرتبطة بها. وإذا نظرنا إلى المباحث المتعلقة بالتوحيد وصفات البرئ سبحانه وتعالى نراها مرتبة على نفس النسق ونجد أن خطة واحدة تحكم ترتيب المباحث المتعلقة بنفس الموضوع. اقتضت من جملة ما اقتضته، تسلسلها بعضها وراء بعض وانبثاق بعضها من بعض. وأخذ بعضها برقاب بعض. فأنت المسائل مرتبة منظمة. ما يمكن استخلاصه من هذا العرض السريع. هو تميز أوائل المقالات عن غيره من كتب الكلام الشيعي، خصوصا السابقة عليه. بتنظيمه وترتيب مسائله وتناسق شكله، وهي ميزة شكلت إحدى مناحي التجديد في التأليف الكلامي عند المفيد.

الاسلوب واللفظ:

يتصف أسلوب المفيد في أوائل المقالات بالبساطة والوضوح، والبعد عن التكلف، والصياغة المعقدة، للتراكيب والجمل. والمفيد بالرغم من أنه أكثر من المقارنة بين الآراء واعتنى بلغة الجدل.

التجديد في المنهج

إن تبني الشيخ المفيد منهجا يقوم على التوازن والتكامل بين العقل والنقل، هدف أولا وبالذات إلى ضمان تحقيق نتائج واضحة ومقنعة في المشكلات الكلامية، وهو أدرك أن المبالغة في الاعتماد على الأخبار - وفيها الصحيح والفاقد - سوف يقود في أقل الأحوال إلى اضطراب الرؤية، وعدم وضوح الموقف.

وأدرك أن تعظيم دور العقل بشكل غير محدود، سوف يقود إلى الإغراق في التأويل، فلم ينح نحو المعتزلة الذين أسرفوا في استخدام العقل وآلياته، وبالغوا في الاستناد إليه، ولا نحو أهل الحديث الذين برزوا في التشيع بالذات - كما يظهر - كرد فعل على العقلانية المضطربة والمبالغة في تأكيد دور العقل في قضايا الاعتقاد.

والمفيد بالإضافة إلى كونه هدف إلى إعادة التوازن إلى الآليات والطرائق التي يمكن استثمارها في علم الأصول والتأكيد على الدور الذي يمكن أن يلعبه أي واحد منهما في التنظير الكلامي، كان يرغب في رسم الملامح العامة التي يمكن أن يتميز بها مذهب كلامي يأخذ من العقل ويستمد من النقل. وكان يبغى إعادة الإعتبار لكلام شيعي، لا يذوب في تيار الاعتزال ولا في تيار أهل الحديث من حنابلة وحشوية. ويتميز في خطوطه العامة، وفي تفاصيله عن الأشعرية كذلك، ذلك اقتضى منه جهدا مضاعفا، إذ اندفع برغبة ليتعرف على المذاهب في تفاصيلها، وليقف على صحيح القول وفساده فيها، وليحيط علما بمواطن الخطأ في بنيانها المعرفي، وبمواطن الصواب، وليكون بمنأى عن الوقوع فيما وقعت فيه من المزالق وما اعترض طريقها من العقبات والمنهج هذا الذي اتبعه دقيق وخطير، لأنه يتكل على العقل ليس فقط في إحكام خطابه الكلامي على مستوى نظري بل في تفسير النص الديني وشرحه وتوضيحه.

التجديد في مضمون أوائل المقالات

يظهر في مجمل مسائل كتاب أوائل المقالات، تضمنها البحث في الأصول الاعتقادية من وجهة نظر شيعية، طبقا لمنهج وأسلوب الشيخ المفيد التي تأتي في سياق الرد على آراء المعتزلة بشكل خاص، ولتمييز الرأي الإمامي عن غيره من آراء الفرق الكلامية الإمامية، كالنزيدية والخوارج وبنونوبخت وغيرهم. اعتمد المؤلف في إيراد الحجج المختلفة، نمطا من المقارنة بين آراء الفرق بشكل مختصر وموجز، واكتفى فيه بعرض الفكرة وموقع رأي كل فرقة منها، دون الخوض في عمق وتفاصيل البحث والخلفية التي

ابتنى عليها . وعليه فالشيخ تعمد إلى فرز الأفكار الكلامية للمذاهب ومكان اتفاقها واختلافها عند كل مسألة وحسب. واطهار ما توافق فيه المعتزلة مع الرأي الإمامي. وما تخلف فيه قولهم ومن ثم الإشارة إلى الفرق الفرعية والشخصيات الكلامية التي شددت في قولها عن رأي مذهبها التي تنتمي إليه.

من جهة أخرى. فإن مسائل الكتاب قد ارتبطت بنوعية المباحث الكلامية التي كانت محل خلاف بين مختلف المذاهب الإسلامية وفرقها التي تنصوي تحتها. وإذا كانت قد بدأت تلك القضايا بالظهور انطلاقاً من تاريخ الأمة الإسلامية وتحديدًا بداية القرن الثالث هجريًا. إلا أنها قد تراكمت وظهر مستوى أوجها منتصف القرن الرابع. أي فترة العطاء العلمي عند الشيخ المؤسس المفيد. ليرجم نوعيتها والكم الذي وصلت إليه. من خلال مؤلفاته الكلامية. جامعاً ما ارتبط منها بالأصول في كتاب أوائل المقالات . إن مبحث الإمامة باعتباره أصلاً من الأصول الاعتقادية عند الشيعة. أخذ قسطاً وافراً من مسائل الكتاب موضوع بحثنا . وبالنظر إلى مسائل الإمامة والمباحث التي تفرعت عنها. يظهر مدى وعمق الخلاف الذي استحكم حوله. بين الشيعة الإمامية الإثني عشرية وغيرهم من المذاهب السنية كالشاعرة والمعتزلة تحديداً . الأمر الذي ألزم المؤلف للتصدي بقدر أهمية هذا المبحث. وأوليته. فنرى فرقا بناحيته الشكل والمضمون بين مسائل الإمامة ومسائل النبوة. حكمه حجم الخلاف حول مسألة معينة بالنسبة إليه في مسألة أخرى. إن مبحث النبوة تعرض إليه المفيد بأسلوب عرض الأفكار وتبيان مقام الأنبياء ومكانتهم. ومن ثم المفاضلة بينهم وبين الملائكة دون الحاجة إلى التوسعة والتفصيل والتفريع. لأن المباحث الخلافية المتعلقة بالنبوة كانت محدودة جداً. ففي الإمامة اتسمت المسائل بعمقها وتشعبها بمواكبة عمق وتشعب الآراء حولها. الأمر الذي ألزم الشيخ المفيد التفصيل فيها ما أمكنه ذلك بهدف الوقوف على زوايا المسألة وأبعادها كافة. وهكذا إتصف حجم البحث بالقدر الذي يتناسب مع حجم الخلاف وشدته. كما أن التفصيل في القول يتناسب مع حجم التفريع والأبعاد التي يحتويها . يؤكد صحة هذه المعايير. اعتماد الشيخ المعيار نفسه المذكور في المسائل المرتبطة بتأويل الآيات القرآنية. والتي اتسمت بالإختصار. بينما اتسمت التفاصيل حول أخرى كالتوحيد وما تعلق بها من صفات الخالق عز وجل. وعلم الله وكلام الله وإرادة الله ومشيبته سبحانه. فقد أورد لها أربعة عشر مسألة أحاطت بكل تفاصيل هذا المبحث.

مهما يكن من أمر يمكننا القول إن طبيعة المحاور التي أجراها المفيد في معالجة القضايا الكلامية هنا هي محاور نقدية مقارنة من غير الدخول إلى عمق القضية التي لا تستوجب ذلك. فاكتفى بذكر خلاصة الآراء حولها وحيثياتها التي أثبتتها. مما يعني أنه هدف إلى وضع مسائل الشبهات الكلامية التي اختلف المتكلمون حولها على جدول الفرز. ومن ثم إظهار الاختلاف بين الآراء والاتفاقات بينها في غير

قضايا، ليصل منها إلى تحديد رأي الشيعة الإمامية، مع التركيز على رأي المعتزلة في كل مسألة سواء حصل توافق أو اختلاف فيها مع الشيعة.

نص من أوائل المقالات، باب ما اتفقت الإمامية فيه على خلاف المعتزلة (في الإمامة)

اتفق أهل الإمامة على أنه لا بد في كل زمان من إمام موجود يحتج الله عز وجل به على عباده المكلفين، ويكون بوجوده تمام المصلحة في الدين. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وجواز خلو الأزمان الكثيرة من إمام موجود وشاركهم في هذا الرأي - وخالف الإمامية فيه - الخوارج والزيدية والمرجئة والعمامة المنتسبون إلى الحديث.

واتفقت الإمامية على أن إمام الدين لا يكون إلا معصوما من الخلاف لله تعالى، عالما بجميع علوم الدين، كاملا في الفضل، بائنا من الكل بالفضل عليهم في الأعمال التي يستحق بها النعيم المقيم.

وأجمعت المعتزلة ومن ذكرناه من الفرق الخارجة عن سمة الإمامية على خلاف ذلك، وجوزوا أن يكون الأئمة عصاة في الباطن، وممن يقارف الآثام، ولا يحوز الفضل، ولا يكمل علوم الدين.

واتفقت الإمامية: على أن الإمامة لا تثبت مع عدم المعجز لصاحبها إلا بالنص على عينه والتوقيف. وأجمعت المعتزلة والخوارج والزيدية والمرجئة، والمتسمون بأصحاب لحديث على خلاف ذلك، وأجازوا الإمامة في من لا معجز له، ولا نص عليه ولا توقيف

واتفقت الإمامية: على أن الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله، في بني هاشم خاصة، ثم في علي والحسن والحسين، ومن بعد في ولد الحسين عليه السلام دون ولد الحسن عليه السلام، إلى آخر العالم وأجمعت المعتزلة ومن ذكرناه من الفرق على خلاف ذلك، وأجاز سائرهم - إلا الزيدية خاصة - الإمامة في غير بني هاشم، وأجازتها الزيدية في غير ولد الحسين عليه السلام.